

الفشل عنوان جديد لخدمة «أبل نيوز بلس»

وتتسم العلاقة بين الصحف وشركات التكنولوجيا العملاقة خصوصاً غوغل وفيسبوك بصعوبة لافتة، إذ إن المؤسسات الصحافية تتهم هذه الشركات بسرقة محتوياتها من دون دفع مقابل مناسب من الإيرادات الإعلانية.

وتروج أبل للخدمة الجديدة عبر تطبيق أبل نيوز الموجود على كل أجهزة آيفون وآيباد وماك.

وبات الهاتف الذكي يجلب عددا كبيرا من المستخدمين لأن الكثير من الناس يبدأون يومهم بصفحة الأخبار وقرأتها عبر الهاتف أو الأجهزة اللوحية.

الهدف من خدمة أبل نيوز بلس هو توسيع نطاق عمل الشركة بحيث لا يقتصر على بيع الأجهزة الإلكترونية

ومن المؤمل أن تأتي هذه التطبيقات الجديدة بفائدة على مستوى اجتذاب قراء الأخبار والإعلانات، على حد سواء.

ويوضح التطور السريع لمنتجات الأخبار كيف أن الهاتف الذكي انضم إلى ساحة المعارك التي تخوضها شركات التكنولوجيا في سعيها للحفاظ على المستخدمين داخل منظومتها الخاصة، إذ يمكن لهذه الشركات أن تصل إلى المستخدمين عبر عرض المزيد من المنتجات والخدمات والإعلانات.

وهناك منافسة كبيرة للحصول على اهتمام المستخدم، ففي الولايات المتحدة يمضي الأميركيون ما معمله ثلاث ساعات يوميا على هواتفهم الذكية مقارنة مع ما يزيد قليلا على ساعتين على أجهزة الكمبيوتر، وفقا لشركة أبحاث "إي ماركيتير" (eMarketer).

ولكن يبقى من غير الواضح ما إذا كانت هذه التطبيقات الجديدة ستساعد وسائل الإعلام على العنصر على نموذج اقتصادي دائم في العصر الرقمي.

سان فرانسيسكو - أشار تقرير إعلامي إلى أن خدمة "أبل نيوز بلس" الإخبارية التي أطلقتها شركة الإلكترونيات الأميركية العملاقة "أبل" في مارس الماضي باشتراك شهري قدره 9.99 دولار، فقدت زخم البداية.

وقالت تقارير سابقة إن خدمة "أبل نيوز بلس" جذبت أكثر من 200 ألف مشترك خلال الأيام الأولى لإطلاقها، كجزء من عدة خدمات جديدة كانت أبل قد أعلنت عنها في وقت سابق من العام الحالي. وقالت أبل إن الهدف من هذه الخدمات هو توسيع نطاق عملها بحيث لا يقتصر على بيع الأجهزة الإلكترونية مثل هواتف آيفون الذكية والكمبيوتر اللوحي آيباد وأبل ووتش وأير بود.

وأشار موقع سي نت دوت كوم إلى أن أبل تتيح حاليا مشاهدة البرامج التلفزيونية والأفلام الوثائقية والنجوم الكبار مثل جنيفر أنستون ورئيسي ويزرسبون وأوبرا وينفري عبر خدمة "أبل تي بلس" مقابل 4.99 دولار شهريا، ويمكن ممارسة لعبة كمبيوتر من خلال "أبل أركيد" مقابل 4.99 دولار شهريا، ويمكن قراءة الأخبار والقصص الإخبارية من خلال "أبل نيوز بلس".

وذكر موقع قناة "سي.إن.بي.سي" التلفزيونية الأميركية أن أبل لم تتمكن من جذب أعداد كافية من القراء إلى خدمة "أبل نيوز بلس" بعد إطلاقها.

وكان الرئيس التنفيذي لأبل تيم كوك صرح عند انطلاق الخدمة بقوله "نظن أن أبل نيوز بلس ستكون مذهلة للمستهلكين والصحافيين".

وتتيح الخدمة الإطلاع على عدد كبير من المجلات، غير أن الصحف اليومية المتاحة للتصفح عليها قليلة جدا وتقتصر على بعض الأسماء البارزة منها الأميركيتان "لوس أنجلوس تايمز" و"وول ستريت جورنال" والكنديّة "ذي ستار". ورفضت "نيويورك تايمز" و"واشنطن بوست" المشاركة في هذه الخدمة بسبب النسبة المئوية التي طلبت أبل الحصول عليها من الإيرادات ورغبتها في الإبقاء على اتصال مباشر مع القراء.

«قانون الغاب» يحكم التعبير السياسي في الإعلام التونسي

الهايكات تعجز عن ضمان تكافؤ الفرص في البلاتوهات السياسية



نفس الوجوه في التلفزيون

ولا ينبغي أن تكون خطايا مالية فهي مفسدة للإعلام وللسياسة ولا إيقاف برامج إذ يمكن الإبقاء على جوهرها مع تغيير العنوان والديكور.

صحيح إن العملية الرصد اليومية كلفة غير أنه لا أحد يخل على الهايكات التي كانت ميزانيتها في عامها الأول نحو خمسة ملايين دينار وكان عليها انتداب العدد الكافي من الراصد من بنات معهد الصحافة وأبحاثه الذين لا يجد أغلبهم فرصة عمل بعد تكوين مختص. ثم إنه لا كلفة للديمقراطية مهما ارتفعت ولا ديمقراطية بلا تعددية سياسية.

هناك رهبة لدى بعض الصحافيين من توزيع الكلمة السياسية باعتماد وقت صارم إذ يعتقد البعض خطأ أن ذلك سيمكن الهايكات من التدخل في اختيار الضيوف في حين يعتقد البعض الآخر أن الوقت الصارم سيحرمهم من استضافة سياسيين عندما تقتضي مجريات الأحداث ذلك، ليلوغم الوقت المنح لهم أو لأحزابهم. لن نتدخل الهايكات أبدا في اختيار الضيوف فلا معنى لذلك بل سترأق احترام الوقت المحدد لكل فريق.

ولن يمنع الوقت الصارم الصحافي من اختيار ضيوف سياسيين عندما تقتضي مجريات الأحداث إلا إذا أفرط الصحافي في دعوة بعضهم بسبب دقة وبجسنة والتصرف فيها. ومنطق القانون هو ذلك، أي أن أفعالنا تقع بين الإيجاب على الفعل والإيجاب على الترك. وهي فرصة للتقليل من تخمة إحصار بعض السياسيين على حساب التعددية وفرصة للتركيز على العمل الصحافي النبيل الذي يجعل نقل الوقائع على نقل الأقوال وحتى لا يكرر المتكلمون القولة المشهورة "الوجوه نفسها في التلفزيون".

هي خطوات لن يصلح حال التعددية الإعلامية إلا بها. لكن يبدو أن هذا آخر ما يشغل أهل السلطة طالما أنهم يستحذون على أكثر من ثلاثة أرباع الوقت في التلفزيون، بصمت هيئة ماتت دستوريا يوم الأربعاء 13 نوفمبر بعد أن أبقوها في الإنعاش سنوات.

على ذلك النحو كما تُعدم بإسكات الأقليات. وجب على الهايكات، أو الهيئة التي سترتها، عمل أمرين عاجلين وضروريين. الأول أن تصدر نصا يسيط توزيع الوقت بين السياسيين، كما يمكنها العمل بالعرف. يمكنها أن تستأنس بالتجربة الفرنسية التي تضبط زمن الكلام بصرامة أو بالتجربة البلجيكية التي تترك فيها الهيئة التعديلية للناشرين وللسياسيين فرصة الاتفاق على تحديد الوقت المتاح لكل فريق.

الإذاعات والتلفزيونات تعالج الشؤون العامة لا كما تقتضيه المهنة بالأخبار والربرورتاجات بل بالتركيز على دعوة المسؤولين الحكوميين

في التجربة الفرنسية مخرج من مضيق تقسيم الطيف السياسي لأن الكلام مقسم ثلثا للسلطة التنفيذية وثلثين لبقية القوى السياسية حسب وزنها. ورئيس الجمهورية والوزير الأول والوزراء فئة متجانسة تجمعها السلطة وبقية القوى الأخرى بأحزابها البرلمانية وغير البرلمانية، مع الفاعلين السياسيين الآخرين، فئة متجانسة كذلك بوجوهها خارج السلطة التنفيذية. وليس التقسيم مشكلا في تونس إذا اتفق الفاعلون السياسيون في المدة المتاحة لكل فريق.

أما الأمر الآخر العاجل والضروري فهو أن تكون عملية الرصد يومية لا تستثنى أحدا، تحصى كل ثانية من الكلام السياسي في الإذاعات والتلفزيونات، ولهايكات أن تختار دورية التقارير وإن كان محبذا أن تكون شهرية ترفعها إلى البرلمان والأحزاب دون غيرها، لاستبعاد السلطة التنفيذية من التدخل في الشؤون الإعلامية. ولتكون العملية مجددة لا بد للهايكات من آلية قانونية تسائل بها المتجاوزين،

في توزيع الكلمة السياسية بأدوات منهجية دقيقة، فإذا نظرنا في الفئات الثلاث المستخدمة في قياس مدة الكلام، الحكومة والأحزاب ورئاسة الجمهورية، نرى أنها فئات متداخلة لا تسمح بتصنيف دقيق. فإين نضع المتكلمين من النواب وما أكثرهم؟ هل هذا فئة الأحزاب؟ وإن فعلنا فمن نصف في فئة الحكومة؟ ليس أعضاء الحكومة، المتحدثون في الإذاعات والتلفزيونات، من الأحزاب؟

وهل من المعقول، إذا افترضنا أن التقسيم سليم، أن تخص التلفزيونات الحكومة بثلاثة أرباع الوقت في البرامج الإخبارية السياسية؟ هل يعبر هذا عن التعددية السياسية في معالجة الشؤون العامة إخباريا؟ ويثير هذا الأمر في الواقع معضلة إعلامية تتمثل في أن الإذاعات والتلفزيونات تعمد أحيانا كثيرة إلى معالجة الشؤون العامة لا كما تقتضيه المهنة بالأخبار والربرورتاج وغيرهما من أشكال الصياغة الإخبارية بل بالتركيز المفرط على دعوة المسؤولين الحكوميين إلى البلاتوهات للحديث معهم عما ينبغي أن يعرضه الصحافي في منتوجاته الميدانية.

ويتحول بتلك الطريقة ما كان ينبغي أن يكون إنتاجا صحافيا، تضبطه المهنة والأخلاقيات، إلى خطاب سياسي ينتجه الضيف في البلاتوه وإن كان بحضور معلقين ينتجون هم أنفسهم خطبا سياسيا وإن كان ذا بعد صحافي مثلا. ويبرز هذا الأمر أن الهايكات فشلت لا في توزيع الكلام فقط، لفرص التعددية السياسية، بل أسهمت في أن تكون معالجة الشؤون العامة معالجة سياسية لا معالجة صحافية.

لقد حان الوقت لتعديل المشهد بل قد يكون فات. لم يعد مقبولا أن تترك الكلمة للسياسيين يحضرون البلاتوهات على هواهم أو يحضرونهم لأسباب لا نعلمها، وإن حسنت النوايا، فالسياسة لا تعدل بحسبها بل بأعراف وقوانين يعلمها الجميع ويتصرفون في ضوئها ويُسألون إن هم أخلوا بها. لم يعد مقبولا مثلا أن يظهر رئيس الائتلاف الكرامة كل يوم في الإذاعات والتلفزيونات لأن التعددية تعمد

لم يكن الأمر يقتضي جهدا ولا ليات رصد ليرى التونسيون سياسيين حضروا أكثر من آخرين في البلاتوهات الإذاعية والتلفزيونية بعد الانتخابات. لقد حضر بعضهم يوميا بل مرات في اليوم الواحد حتى أن صحافيا دون، تندرا أو مرارة، أن أحدهم زار خمسة بلاتوهات في يوم واحد. إنه وضع محزن لا يحترم أدنى معايير التعددية السياسية التي تقوم عليها الديمقراطية.

محمد شلبي
باحث تونسي في الإعلام

تونس - لا يحتاج الأمر إلى جهد ولا حجاج للقول إن الظهور التلفزيوني والإذاعي مصدر مهم من مصادر اكتساب الشرعية الاجتماعية ثم السياسية، ولا أدل على ذلك من ظهور الرئيس التونسي الحالي، قيس سعيد، المتكرر في الإذاعات والتلفزيونات بعد الثورة، الأمر الذي أكسبه شعبية كبيرة بؤاته المراتب الأولى في الاستطلاعات منذ 2013.

وحاول القانون منذ 2011 تقنين مسألة الظهور في الإذاعات والتلفزيونات وجاء المرسوم 116 لشهر نوفمبر 2011 الذي يقول في فصله السادس عشر إن الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري (الهايكات) تسهر على "ضمان حرية التعبير والتعددية في الفكر والرأي خاصة في ما يتعلق بالإعلام السياسي". ويلزم المرسوم الهايكات بإعداد تقارير دورية لبيان "المدة الزمنية التي استغرقتها مداخلات الشخصيات السياسية... في برامج المنشآت السمعية البصرية".

ما الذي فعلته الهايكات إلى الآن في ذلك الصدد؟ لا شيء يُذكر إذ أن التقارير المسماة دورية هي تقارير عرضية ترصد أياما قليلة من البث، مثل التقرير الذي سبق الحملة الانتخابية وهو تقرير رصد يومين فقط من التناحرات السياسية (16 و17 يوليو)، ولا تفعل الهايكات أكثر من الرصد العرضي دون اتخاذ أي إجراء في التجاوزات التي رصدتها.

ولا يمكن للهايكات أن تتخذ أي إجراء ولو حرصت لسببين. أما الأول فهو أن الرصد العرضي الذي يفتق إخلالا على امتداد أيام معدودة يفترض أن وسائل الإعلام تنصاع للمساواة بين المتحدثين يوميا. ولا يكون ذلك إلا بإحضار السياسيين جميعهم في ذلك اليوم لتتحقق المساواة ثم معاينتها، وهو أمر مضحك ولا معنى له. ولا يمكنها تحقيق المساواة أو التكافؤ لأنها لم تضبط فترة محددة كان تكون أسبوعا أو شهرا أو سنة للتحقق من معدل المداخلات. فلا يمكن إذن بالمنطق أن تنتهم الهايكات أي مؤسسة بالإخلال ببناء على برمجة يومين.

وأما السبب الآخر فهو أن الهايكات لم تضبط، لا بالقانون ولا بالعرف، الفترة الزمنية المتاحة لكل فريق سياسي للحديث في الإذاعات والتلفزيونات تُحد في ضوئها الإخالات، فهي لا تقول مثلا إن الوقت يُوزع مساواة بين المتحدثين السياسيين ولم تقل إن كانت المساواة تحتسب بالنظر إلى الأحزاب أو إلى تقسيم آخر يكون قائما على التفرقة بين من هم في السلطة وبين من هم في المعارضة، وإن كانت مساواة مفروضة في أن على من يبث خمس ساعات سياسية أسبوعيا ومن يبث أربعين.

خلاصة القول إن المرسوم 116 في فصله السادس عشر حبر على ورق. إنه قانون الغاب في شأن مدة التعبير السياسي خارج الفترة الانتخابية. ففي التقرير الذي أنجزته الهايكات يومي 16 و17 يوليو كتشرف أن القنوات التلفزيونية أعطت الحكومة أكثر من ثلثي الوقت (68 بالمئة) والربع فقط لما تسميه الهايكات "الأحزاب" ونحو العشر لرئاسة الجمهورية، مما يعني أن ثلاثة أرباع الوقت (76 بالمئة) استولت عليها السلطة التنفيذية. هو إذن إطار غامض غموضا شديدا بل رصد زمني محدد ولا معايير

«عبر العراق» تغريدات صحافي عن تاريخ بلاده

واعتبرت لجنة تحكيم جائزة البير-لوندرا التي تكافئ الصحافيين، بعد منحه مكافأة أفضل كتاب في نهاية أكتوبر الماضي، أن العمل عبارة عن "مفاجأة أدبية" من حيث الشكل إذ إنه يرتكز على تغريدات.

وقال العاني إن "عبر العراق" يشرح كيف غرق هذا البلد في جحيم الحرب. وبحسب العاني، فإن العراق "السعيد" بالسياسة إليه هو ذلك الذي زاره قبل نحو 30 سنة.

وقال الكاتب المولود في فرنسا والودي، المعارض لصدام حسين والمثني في باريس، أخذني للمرة الأولى إلى العراق. كان عمري تسع سنوات في 1989، وهي سنة السلام الوحيدة في السنوات الأربعين الأخيرة".

وأهدى العاني الكتاب لوالده الذي توفي قبل ثلاثة أسابيع تقريبا من نيل الكتاب الجائزة، لأن "العراق الذي أعرفه، والعراق الذي رأيت، والعراق الذي ضاع مني، هو أيضا تاريخ والدي".

وتعتبر الاحتجاجات غير مسبوقة في التاريخ العراقي الحديث. وقد بدأت عفوية بسبب الاستياء من الطبقة السياسية برمتها، وصولا حتى إلى رجال الدين.

وقال العاني قال إنه متفائل بحدوث تغيير بفضل التظاهرات التي يقودها جيل شاب "لم يعيش اجتياح العام 2003".

ونكر أنه ينوي العودة إلى العراق للعمل على مشروع طويل الأمد، يشمل مسؤولين سياسيين ومواطنين عاديين، من دون أن يحدد طبيعة المشروع.

ديب - اعتبر الصحافي الفرنسي العراقي فرات العاني، الحائز قبل فترة قصيرة جائزة البير-لوندرا العريقة عن كتابه "عبر العراق"، أن العراقيين خرجوا إلى الشوارع لإعادة بناء هوية جديدة.

ويظاهر الآلاف من العراقيين في عدة مناطق منذ الأول من أكتوبر ضد الطبقة السياسية الحاكمة التي يتهمونها بالفساد والبطانية، في إطار حركة احتجاجية ضخمة قتل فيها أكثر من 300 شخص.

وقال العاني لوكالة فرانس برس في مقر إقامته في دبي "كفى تصنيف العراقيين على أنهم سنة وشيعة، أكراد وعرب"، مضيفا أن المتظاهرين الشباب "لا يريدون فقط إعادة بناء الطرق والمباني، لكنهم يسعون لإعادة بناء الهوية العراقية وهذا أمر حيوي لمستقبل البلاد".

ويحتل العراق المرتبة الثامنة عشرة في لائحة أكثر الدول فسادا في العالم بحسب منظمة الشفافية الدولية.

ويشكل الشباب 60 بالمئة من عدد سكان هذا البلد البالغ 40 مليون نسمة. وتصل نسبة البطالة بينهم إلى 25 بالمئة، بحسب البنك الدولي. وكانت البطالة من أهم دوافع الاحتجاجات.

وفي كتابه "عبر العراق"، يروي العاني تاريخ العراق من الحرب مع إيران (1980 - 1988)، إلى العقوبات والحصار، وصولا إلى الاجتياح الأميركي في 2003 وولادة جماعات متطرفة بعد ذلك.

والكتاب عبارة عن وثائقي برسوم تلخص عددا كبيرا من التغريدات التي نشرها الصحافي في 2016 وتناول فيها رحلته له إلى العراق في سنة 1989 حين كان في التاسعة من العمر.

